مذكرة الاتحاد العام لطلبة فلسطين :

الوحدة الوطنية تقوم على برنامج سياسي وتنظيمي ولا بديل عن الحوار الديمقراطي

لا بد من برنامج سياسي وتنظيمي والحوار الديمقراطي والمشاركةالجماهيرية الوحدة الوطنية الفلسطينية ، موضوع الساعة في المناقشات والحوارات الدائرة على الساحة الفلسطينية فالجميع مشدودين الى ما ستسفر عنه هذه المناقشات والحوارات من نتائج سيكون لها اثر كبير على مسيرة الثورة الفلسطينية وكما يتضح من مشاريع البرامج التي قدمتها فصائل الثورة حول رؤيتها للوحدة الوطنية فان هناك العديد من النقاط التي تشكل قاسما مشتركا ، الا انه ما زالت هناك نقاطا اخرى يجب اعادة النظر فيها للخروج ببرنامج مشترك سياسي وتنظيمي يكون دليلا للعمل الوطني الفلسطيني ، في المرحلة القادمة ، وتركز الاتحادات والمنظمات الجماهيرية على ضرورة الوحدة واهميتها وتبدي اهتمامها البالغ وحرصها الشديد على تنفيذها ، وفي هذا المجال تأتي مذكرة الهيئة التنفيذية للاتحاد العام لطلبة فلسطين المقدمة الى المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية حول الوحدة الوطنية معبرة عن التفاؤل مما يدور من محاولات ايجابية وجادة وليسهم الاتحاد بدوره في اغناء النقاش الدائر حولها ، وتركز المذكرة على ضرورة تحقيق الوحدة الوطنية في اطار منظمة التحرير الفلسطينية التي تحولت الى اطار نضالي حقيقي لثورة الشعب الفلسطيني واصبح لها محتوا اساسيا ثوريا يتمثل اساسا في استراتيجية حرب التحرير الشعبية لتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني واقامة الدولة الديمقراطية عبر تنظيم وتعبئة وتدريب وتسليح جماهير الشعب الفلسطيني .

لا بد من برنامج سياسي

وتقول المذكرة : « لا بد للوحدة الوطنية من ان تقوم على اساس برنامج سياسي يؤكد التمسك بمبادىء واهداف النضال الاستراتيجي ويتعاطى مع القضايا المرحلية وانسجام مع تلك الاهداف الاستراتيجية ويخدم الوصول اليها ، آن هناك ترابط جدلي بين الاستراتيجية والتكتيك ، ففي الوقت الذي لا يجوز فيه التحجر عند الاهداف الاستراتيجية وعدم وضع التكتيك الملائم لكل مرحلة من المراحل ، فانه لا يجوز ايضا الغرق في التكتيك اليومي البعيد عن الاهداف الاستراتيجية والمعزول عنها » .

وبرنامج تنظيمي

واكدت المذكرة ان البرنامج السياسي يجب ان يكون مدعوما ببرنامج تنظيمي ينظم العلاقات الداخلية في صفوف الثورة مما يتيح المجال لكافة فصائل الثورة واطرافها للمشاركة الجادة في مناقشة واقرار القضايا والمواقف الاساسية للثورة سواء اكانت سياسية وتشكيلات قياديةوتنفيذية، (كما ان المهم ان تعكس منظمة التحرير الفلسطينية في تركيبها ومواقفها ونشاطها صورة للعلاقات الجبهوية) .

الحوار الديمقراطي

وقالت المذكرة : « آن الحوار الديمقراطي هو الاسلوب الوحيد للتعامل داخل صفوف الثورة ومن خلال اطرها واي اسلوب غيره مرفوض ومدان ، ان اسلوب الحوار الديمقراطي بقدر ما يعني حماية حق كل صاحب رأي في طرح وجهة نظره على الجماهير والدفاع عنها ، فانه يعني في نفس الوقت التقيد بقواعد الحوار الديمقراطي في دائرة العمل الوطني ، آن طرح وجهات النظر قضية مشروعة ومصانة لكن التهجماتوالاتهامات في صفوف الثورة وصفوف منظمة التحرير والتحريض الانفعالي غير العلمي وغير الدقيق مرفوضة تماما ... وطبيعي التأكيد على آن اي حوار ديمقراطي في الساحة الفلسطينية لا بد ان ينطلق من منطلق وطني فلسطيني ويحتكم الى قناعات وطنية فلسطينية ، ومرفوض تماما اي حوار يتم بالنيابة عن هذا النظام العربي او ذاك ، او عن هذه الجبهة او تلك .. ولا بد من مشاركة الجماهير في الحوار فهي التي تكسب الحوار زخمه النضالي وتضمن صحته وتوفر القناعة فيه كمقدمة للدفاع » .

الوحدة الوطنية قضية الجماهير

وجاء في المذكرة : « ان الوحدة الوطنية في صفوف الثورة الفلسطينية يجب آلا تبقى محصورة الحوار ومحصورة المحاولات لتحقيقها في آلاطر القيادية بل يجب وبالضرورة آن تجد طريقها آلى كافة قواعد الثورة ومنظماتها الجماهيرية ، وآن تجد انعكاساتها فيها ، فالقضية ليست قضية القيادة ، وانما هي بالاساس قضية الجماهير وقضية القواعد وقضية التنظيمات الجماهيرية .. ان التشكيلات الجبهوية بشكلها العلمي والمنطقي وليس بشكلها العددي الميكانيكي لا بد آن تجد طريقها الى كافة اطر واجهزة ومؤسسات ومكاتب منظمة التحرير الفلسطينية » .

وقالت : « آن المفروض والمطلوب هو ان تصبح قضية الوحدة الوطنية واساليب تطبيقها جزءاً من وسائل الاتحادات الشعبية ولوائحها الداخلية ، كما يتيح مشاركة القوى السياسية وهيئات الاتحادات الشعبية القيادية ، ولا بد من التأكيد في هذا المجال على ان القضايا مترابطة لا يمكن عزلها عن بعضها ، وان اي انجاز وحدوي على مستوى الاوضاع القيادية سوف يعكس نفسه بالضرورة على المنظمات الجماهيرية » .

رفض اي شكل من اشكال التبعية

واضافت المذكرة : « انه لا بد من التأكيد في جميع الصيغ والبرامج ومجالات العمل على الرفض المطلق لاي شكل من آشكال التبعية والوصاية او الاحتواء من اي نظام من الانظمة العربية او اية قوة اخرى ، والتمسك القوي بالمحتوى الفلسطيني والقرار الفلسطيني والموقفالفلسطيني والولاء الفلسطيني في حدود الاطار الوطني ، ان ذلك لا يعني ولا يجب آن يعني باي حالانغلاقا قطريا ضيقا فنحن جزء فاعل ومتفاعل مع حركة التحرر الوطني العربية والعالمية وجزء من حركة الجماهير العربية وهذه حقيقة لا بد من ان يتضمنها او يعكسها كل برنامج من برامج ثورتنا » .

ملاحظات حول مذكرة الهيئة التنفيذية للاتحاد العام لطلبة فلسطين

تكتسب مواقف الاتحاد العام لطلبة فلسطين اهمية خاصة نظرا للدور الذي يلعبه هذا الاتحاد في مجمل الاوضاع السياسية الفلسطينية ، ولكونه اكبر الاتحادات الجماهيرية الفلسطينية واكثرها فعلا وتأثيرا .

وقد عودنا الاتحاد العام لطلبة فلسطين على تلك المواقف الثورية المعبرة عن طموحات وآمال جموع الطلبة الفلسطينيين بمختلف انتماءاتهم السياسية ، وتأتي المذكرة التي قدمتها مؤخرا الهيئة التنفيذية للاتحاد الى المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية حول الوحدة الوطنية لتؤكد من جديد على الدور الفعال لهذه المنظمة الجماهيرية وحرصها على قضايا الثورة وخاصة موضوع الوحدة الوطنية الفلسطينية التي اصبحت اكثر الحاحا ، وبالرغم من ان المذكرة احتوت عدة نقاط ايجابية تغني الحوار والمناقشات الدائرة حاليا على الساحة الفلسطينية اشرنا اليها في مكان اخر ، الا ان نقاطا اخرى وردت في المذكرة لا بد من الاشارة اليها ومناقشتها .

تقول المذكرة : « اننا نر في ما احتوته برامج المجالس الوطنية السابقة وقراراتها ووثيقة طرابلس الوحدوية بين فصائل الثورة والمذكرات المقدمة من فصائل الثورة حول الوحدة الوطنية والتي تحتوي العديد من القواسم المشتركة اسسا صالحة يمكن ان يستنبط منها مشروع برنامج سياسي وتنظيمي يقره المجلس الوطني الفلسطيني . » ومن هنا يبرز التساؤل هل من الممكن الحديث عن تلك « البرامج » والتي اكدت الاحداث عدم ملاءمتها مع واقع الثورة والمؤامرات التي تواجهها بانها اساسا صالحا للوحدة الوطنية وهل يمكن الجمع الآلي بين تلك البرامج ووثيقة طرابلس .

ان نظرة سريعة الى ما تضمنته وثيقة طرابلس الوحدوية تظهر بوضوح تام انها الرد الثوري على كافة ما سبقها من برامج واعتبارها من جميع القوى السياسية الفلسطينية والعربية نقطة ارتكاز جديدة للوحدة الوطنية في هذه المرحلة وكان من المفروض ان ينعقد المجلس الوطني الفلسطيني لاقرارها والاستناد اليها في رسم البرامج السياسية والعسكرية والتنظيمية للعمل الوطني الفلسطيني . فاذا ما عدنا الى وثيقة طرابلس الوحدوية والتي وقعت عليها كافة فصائل الثورة لوجدنا انها تؤكد بالحرف الواحد :

نحن في منظمة التحرير الفلسطينية ممثلة بجميع فصائلها نعلن ما يلي :

اولا : نناضل من اجل اقامة جبهة تقدمية عربية مناهضة لجميع الحلول الاستسلامية الامبريالية الصهيونية الرجعية وادواتها العربية في المنطقة .

ثانيا : نؤكد رفضنا لقراري مجلس الامن الرقم ٢٤٢ و ٣٣٨ .

ثالثا : نؤكد رفضنا لكافة المؤتمرات الدولية القائمة على اساس هذين القرارين بما فيها مؤتمر جنيف او غيره .

رابعا : نؤكد حقنا في العمل لاحقاق حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة وحق العودة وتقرير المصير في وطنه ، بما فيه حقه في اقامة دولته الفلسطينية المستقلة على اي جزء يتم تحريره من الارض الفلسطينية في هذه المرحلة دون صلح ولا تفاوض ولا اعتراف .

خامسا : ندين اي طرف يرفض او يعرقل قيام الجبهة العربية التقدمية .

تلك هي البنود التي تضمنتها الوثيقة فهل تتلاءم هذه البنود مع ما سبقها من برامج وعلى الاخص تلك الصادرة عن دورتي المجلس الوطني الفلسطيني الثانية عشر والثالثة عشر ام انها شكلت اكبر قرار تاريخي منذ اندلاع الثورة الفلسطينية على طريق الوحدة الوطنية ، ونهجا جديدا التفت حوله كافة قوى الثورة بمختلف انتماءاتها ، ثم تنتقل المذكرة للقول بوضع ضوابط لحماية الوحدة الوطنية : « ان من حق الثورة بعد ان توفر الاسس الديمقراطية في صفوفها ، ان تحمي نفسها ضد اي نزعة مغامرة او غير مسؤولة او ذات ارتباط خارجي ، ولا بد بالتالي ان تمتلك حق المحاسبة لاي خروج او مخالفة من هذا النوع ، فمن غير المعقول ان تحكم الثورة من اضعف حلقاتها وان يفرض عليها هذا الموقف او ذلك بحكم تصرف غير منضبط وغير مسؤول من اي طرف من اطرافها . يبدو للوهلة الاولى ان هذا المطلب لا يختلف في جوهره عن تشكيل جهاز قمعي مهمته مصادرة الحريات الديمقراطية التي تؤكد عليها المذكرة في ندائها بالحوار الديمقراطي كأسلوب وحيد في البند الرابع منها . ويحق للمرء ان يتساءل ما هي النزعات المغامرة او اللامسؤولة التي سيتم المحاسبة عليها ؟ وهل يعتبر النقد البناء وابداء الرأي وتوضيح وجهة النظر في القضايا التي تهم الثورة من ضمن هذا المقياس . واذا لم يكن هذا هو المقصود فلماذا لا تحدد الهيئة التنفيذية في مذكرتها بوضوح تام وجلاء قاطع المطالب الملحة لجموع الطلبة الفلسطينيين بحيث لا تدع مجالا لتفسيرات واجتهادات عديدة فتكون بذلك أسهمت بصورة اكثر جدية واكثر علمية . والا فان آي رأي او اية وجهة نظر ستكون عرضة للمصادرة تحت ستار انها خارجة عن البرنامج السياسي والتنظيمي . وتتعرض المذكرة ايضا لمسألة « التحريض الاعلامي » واهميته وضرورة وضع الضوابط له . لا شك في ان للاعلام دورا هاما في تعبئة وتحريض وتنظيم جماهير الشعب الفلسطيني ضد معسكر الاعداء ، وترويج الفكر الثوري ضد كافة سياسات الانحراف والتضليل ولسنا هنا بصدد تحديد مهمات الاعلام الثوري ودوره في معركتنا ضد العدو الامبريالي الصهيوني الرجعي . بل لمجرد القول بأن الاعلام هو سلاح بيد طبقة معينة وقوى معينة يعبر عن افكارها ويدافع عن مصالحها وطموحاتها ولا يمكن ان ينفصل دور الاعلام في هذه المرحلة من نضال الشعب الفلسطيني باعتبارها مرحلة تحرر وطني تتضافر فيها جهود كافة طبقات الشعب الفلسطيني التي لها مصلحة حقيقية في طرد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني عن مصالح واهداف هذه الطبقات ورؤيتها للمعركة . وكان من الضروري ان تدعو المذكرة الى التأكيد على دور الاعلام في هذه المرحلة من منطلق الحرص على ابداء الرأي وطرح وجهات النظر المتعلقة بقضايا الثورة من الحرص على الثورة وليس من منطلق الخوف من الاعلام بل من منطلق اهميته ودوره . واخيرا لا بد من القول بأن الوحدة الوطنية التي تنادي بها المذكرة ما هي الا « جبهة وطنية » تضم مختلف القوى السياسية الممثلة لهذه الطبقات والمعبرة عن مصالحها ورؤيتها لهذه المرحلة ولها الحق في التعبير عن رأيها والدفاع عن وجهة نظرها في وسائلها الاعلامية بحيث لا تعرض مصير الثورة للخطر . ولنا في تجارب الشعوب التي ناضلت من اجل تحررها خير دليل . والاتحاد العام لطلبة فلسطين مطالب ايضا بترجمة هذه القناعات الى حيز الواقع العملي بين صفوفه وعليه مسؤولية كبيرة في ارساء اسس ثورية سليمة للجبهة الوطنية بين جموع الطلبة ويكون بذلك قد اسهم مساهمة فعالة في دفع عجلة الثورة خطوة اخرى للامام .